جلسة حاسمة للحكومة بعد غد.. وسلام يلوّح بالاستقالة

مصادر لـ «الأنباء»: بيان وزاري في اللحظة الأخيرة من روحية ورقة العمل إلى وزراء الخارجية العرب

بيروت ـ عمر حبنجر

بعد فشل الاجتماع العاشر للجنة الوزارية المكلفة باعداد البيان الوزاري لحكومة «المصلحة الوطنية» بات السؤال جديا حول مصير هذه الحكومة.

لقد قرر رئيس الحكومة تمام سلام احالة النقاش الى مجلس الوزراء مجتمعا اليوم، وهذا ما كان لوح به قبل الجلستين الاخيرتين.

وزير العمل سجعان قزي (كتائب) تحدث بعد الجلسة قائلا: ان كل مقاومة شعبية كانت ام رسمية يجب ان تمر عبر مرجعية الدولة، وقد اظهرت النقاشات ان الموقف السياسي الكبير غير ناضج لطرح صيغ والقبول الجماعي لها، اذ مازلنا كل عند موقفه، نحن في 14 آذار نؤمن ان كل مقاومة يجب ان تمر بالدولة بغض النظر عما اذا كانت توجد استراتيجية دفاعية ام لا توجد، بينما الفريق الآخر وتحديدا حزب الله يصر على ان المقاومة يجب ان تكون حرة التحرك والتصرف.

وانطلاقا من هذا التباين، قرر الرئيس سلام عرض ما بلغته اللجنة على مجلس الوزراء بالتشاور مع رئيس الجمهورية. ولوحظ ان الوزير جبران باسيل لم يقترح الصيغة التي اعتمدها في ورقة العمل اللبنانية امام وزراء الخارجية العرب، لكنه اقترح الانطلاق مما قاله انما لم يتم التوصل الى نتيجة.

وفي معلومات لـ «الأنباء» ان سلام كان ميالا الى الاخذ بصيغة الوزير جبران باسيل امام وزراء الخارجية العرب بعد اضافة بعض التعديلات، وقد استمزج زواره من اوساط 14 آذار عما اذا كان هذا الفريق يمشي بهذه الفكرة، وكان الرد بسوال عما اذا كان حزب الله في هذا الوارد اصلا.

ونقلت الاوساط لـ «الأنباء» ان الرئيس سلام قرر دعوة مجلس الوزراء الى الانعقاد اليوم ليعرض امام مجمل الصيغ والافكار، سائلا عما اذا كان بوسع المجلس اني عتمد صيغة ما او يطور صيغة من تلك الصيغ.

وفي حال فشل المجلس في جلسة اليوم باعتماد بيان وزاري مقبول، نقلت الاوساط عزم سلام الدعوة الى جلسة ثانية يوم السبت، واذا تعذر التفاهم فسيكون له موقف حاسم!

وهذا الموقف يراوح بين الاستقالة وتصريف الاعمال في ضوء ما يرسو عليه التفاهم حول المواد الدستورية المتداخلة وغير الواضحة احيانا.

لجنة البيان الوزاري خلال جلستها العاشرة امس (محمود الطويل)

بري: أنتظر البيان قبل منتصف ليل الإثنين وإلا سأطالب رئيس الجمهورية بالدعوة إلى استشارات جديدة

وفي معلومات «الأنباء» ان الاتجاه يميل الى الاستقالة لاسباب ومعطيات كثيرة، فرب سائل لماذا لا يطرح رئيس الحكومة الصيغة التي يرى على التصويت في مجلس الوزراء وهو الذي يملك الاكثرية الوزارية؟ والجواب مردود الى المعطيات المتوافرة لدى سلام وهي انه في هذه الحالة قد يفوز اقتراحه بثقة مجلس الوزراء، لكن الرد من جانب حزب الله وحلفائه سيكون بالاستقالة من الحكومة!

واذا استقال وزراء 8 آذار فلا شيء يضمن عدم استقالة وزيري كتلة النائب وليد جنبلاط الذي التزم الانسحاب من الحكومة عند انسحاب اي من مكوناتها الاساسية.

وفي هذه الحالة، تصبح استقالة رئيس الحكومة وبالتالي الحوكمة طوعيا اسلم واكرم من فرض الاستقالة عليه من خلال استقالة ثلث الاعضاء زائد واحد، اقله في هذه الحالة، يمكن اجراء استشارات نيابية، وبالتالي تسمية الرئيس سلام مرة اخرى بعد توافر ظروف افضل.

اما عن تصريف الاعمال فسيكون شأن هذه الحكومة مستقيلة كانت او غير مستقيلة، وتعتقد الاوساط ان الرئيس سليمان يعتبر مهلة الثلاثين يوما المعطاة للحكومة كي تنجز بيانها الوزاري مهلة قطع لا مهلة اسقاط، كما يرى الرئيس نبيه بري، ولا مهلة حث او تحفيز كما يرى فقهاء 14 آذار. ومهلة القطع تعني ان تستقيل الحكومة بعد انتهاء مهلة الثلاثين يوما ذاتيا، لا ان تعتبر مستقيلة حكما كما في حالة الاسقاط.

اما هذه الاستعصاءات فبات ثمة من يخشى ان يكون اللبنانيون اصبحوا امام السؤال الكبير: اي لبنان نريد؟ لبنان الدولة المستوفية القدرة على استيعاب كل مكوناتها والممسكة بقرار الحرب والسلم ام لبنان الدويلات ومجالس قيادة الثورات على غرار ما هو حاصل في العديد من البلدان العربية التي مر عليها الربيع الساخن؟

لجنة البيان الوزاري صورة مصغرة عن مجلس الوزراء المنقسم عموديا، وهو ما يظهر هشاشة الوثائق والاتفاقات والدساتير امام قدرة السلاح على التحكم في زمام الامور.

البعض في بيروت يميل الى الاعتقاد بأن التعثر السياسي الذي عاد يواجه حكومة سلام مرتبط بتعقيدات سياسية اقليمية تتخطى لبنان، انما تنعكس بوضوح على صفحة اوضاعه الداخلية المربكة والهادفة ربما الى احباط الجهود المستنفرة لتمرير الاستحقاق الرئاسي في مايو المقبل.

هذا البعض يراهن على مرحلة ما بعد زيارة الرئيس الاميركي باراك اوباما الى المملكة العربية السعودية خلال ايام.

وبانتظار هذه القمة ونتائجها، سيكون امام رئيس الحكومة اما اقناع الآخرين ببيان وزاري مقتضب ومتحرر من البنود الخلافية واما الاستقالة، والوقت لم يعد يسمح بالمزيد من الاخذ والرد، فقبل الاثنين 17 الجاري وهو موعد نهاية مهلة الشهر يجب ان تكون الامور محسومة.

رئيس مجلس النواب نبيه بري قال انه ينتظر وصول البيان الوزاري الى المجلس قبل منتصف ليل الاثنين، واذا لم يحصل ذلك فإنه سيتصل صباح الثلاثاء برئيس الجمهورية ويناقش معه الدعوة الى استشارات نيابية لأن الحكومة تصبح مستقيلة، ولدى سؤاله عن احتمال عدم الدعوة الى استشارات جديدة قال بري: عندها على رئيس الجمهورية ان يتحمل المسؤولية.

بري دافع كالعادة عن ادراج بند المقاومة في البيان الوزاري، وقال امس ان ما يثار عن اعتراضات على بند المقاومة في البيان بات يقارب حد المهزلة. واضاف: ان من يظن نفسه انه تحت الضغط يمكن ان ينتزع تنازلات فهو واهم.

وردا على مطالبة 14 آذار بربط المقاومة بعبارة «تحت اشراف الدولة»، قال بري: هل يدرك هؤلاء خطورة هذا الطرح بما يعني اعطاء اسرائيل الفرصة كي تهاجم مؤسسات الدولة تحت ذريعة الرد على المقاومة؟ وقال: ان الدولة هي التي جاءت بالاحتلال بفعل مقولة «قوة لبنان في ضعفه»، وقصر بعبدا الذي هو رمز الدولة استباحته اسرائيل عندما احتلت بيروت، اما عن المقاومة فهي التي حررت الارض واتاحت اعادة بناء الدولة.

اما الرئيس سلام فقد ابلغ الاطراف انه يمكن ان يكون الضمانة، وقد يلجأ الى الاستقالة لتجنيب البلد مأزقا سياسيا ودستوريا.

غير ان مصادر متابعة عن كثب توقعت لـ «الأنباء» ان تكون بعض جوانب التعقيدات المتعلقة بالبيان الوزاري مفتعلة، بقصد تمرير احتفال قوى 14 آذار بذكرى تأسيسها التاسعة يوم غد حتى لا تتحول الخطابات عن الذكرى واصحابها الى ما قد يكون تضمنه البيان الوزاري او لم يتضمنه حول المقاومة واعلان بعبدا، وفي اجتماع السبت يمكن التوصل الى بيان وزاري مقتضب ومن روحية ورقة العمل التي قدمها وزير الخارجية جبران باسيل الى مؤتمر وزراء الخارجية العرب.

حاخام متطرف يقتحم المسجد الأقصى ويصعد إلى ساحة مسجد الصخرة

عواصم ـ وكالات: اقتحم الحاخام المتطرف «يهودا غليك» صباح امس المسجد الأقصى من باب المغاربة وبرفقته مستوطنون يهود، صاحبه تصعيد استفزازي للمسلمين وإدارة الأوقاف من خلال صعوده لصحن باحة مسجد الصخرة بالمسجد المبارك، فضلا عن دخوله لمكان وضوء الرجال في المسجد. وأثار المتطرف «غليك» غضب المصلين وطلبة حلقات العلم وطلبة المدارس الذين ينتشرون بكثافة في باحات المسجد، وتصدوا للمتطرف وللمستوطنين بصيحات التهليل والتكبير. ورافق المتطرف «غليك» والمستوطنين عناصر من الوحدات الخاصة بشرطة الاحتلال التي تولت حمايتهم وحراستهم داخل باحات المسجد.

في الوقت نفسه، شددت شرطة الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة على بوابات المسجد الأقصى الرئيسية من إجراءاتها بحق المصلين ورواد المسجد من فئة الشباب ومن طلبة حلقات العلم وتقوم باحتجاز بطاقاتهم الشخصية على هذه البوابات طوال فترة تواجدهم في المسجد.

في هذا الوقت، ذكرت الإذاعة نفسها، ظهر امس، أن الكنيست صادق بشكل نهائي على قانون يبيح تجنيد اليهود المتشددين دينيا (وهو ما كان محظورا في السابق)، بأغلبية 67 نائبا مقابل معارضة نائب واحد (يوني شيتبون من حزب البيت اليهودي«يمين»)، وسط مقاطعة المعارضة. وأضافت الإذاعة أن جلسة الكنيست امس عقدت في ظل مقاطعة المعارضة احتجاجا على قوانين عرضها الائتلاف الحاكم في إسرائيل للتصويت. ويتشكل الائتلاف الحكومي في الكنيست من أحزاب «الليكود» (الحاكم، يمين)، و«إسرائيل بيتنا» (يمين)، و«البيت اليهودي» (يمين)، و«حركة تموعاه» (وسط)، بالإضافة إلى «ياش عتيد» (وسط)، ويبلغ عددهم 68 من أصل 120 مقعدا، بما يسمح لهم بتمرير مشاريع القوانين.

والمعارضة في الكنيست هي الأحزاب العربية، وأحزاب «العمل» (وسط)، و«ميرتس» (يسار)، و«كاديما» (وسط)، و«شاس» (الديني اليميني). وقررت كتلة البيت اليهودي، معاقبة «شيتبون» بسبب ما أسمته «خرق الانضباط الكتلوي»، بسبب معارضته القانون، بمنعه من المشاركة في جلسات لجنة الخارجية والأمن البرلمانية، ومن تقديم مشاريع قوانين خلال فترة معينة، بحسب ما ذكرت الإذاعة.

وصادق الكنيست بالقراءتين الثانية والثالثة، وبأغلبية 67 صوتا مقابل صفر، على قانون «الحوكمة» الذي ينص على رفع نسبة الحسم في الانتخابات العامة الإسرائيلية من 2٪ إلى 3,25٪ وهو ما قالت الأحزاب العربية في إسرائيل إنه يستهدف وجودها في البرلمان الإسرائيلي.

رئيس الوزراء الليبي الهارب يصل أوروبا

عواصم ـ أ.ف.پ ويو.بي.اي: كشف رئيس وزراء مالطا جوزف موسكات امس ان رئيس الوزراء الليبي المعزول علي زيدان، الذي غادر ليبيا متوجها الى اوروبا، توقف لساعتين في مالطا مساء امس الاول. رغم صدور قرار بمنعه من مغادرة البلاد.

وقال موسكات في تصريحات صحافية ان الطائرة الخاصة التي تقل زيدان «توقفت في مالطا لمدة ساعتين ريثما تزودت بالوقود قبل ان تتوجه الى بلد اوروبي اخر»، ولم يوضح موسكات وجهة الطائرة بعد مغادرتها لمالطا.

واشار موسكات الى انه التقى زيدان لفترة وجيزة «بحكم صداقة شخصية»، مضيفا ان بلاده تتابع «عن كثب الوضع في ليبيا».

كانت وسائل اعلام ليبية ذكرت ان زيدان قد غادر البلاد على متن طائرة خاصة، بعد قليل من عزل البرلمان له.

وقالت مصادر مطلعة لوكالة أنباء «التضامن» الليبية ان زيدان غادر من مطار طرابلس الدولي في طائرة خاصة، وأضافت المصادر أن المغادرة تمت من مطار طرابلس الدولي من بوابة خاص، قبل أن يصدر النائب العام الليبي مذكرة بمنع رئيس الحكومة المؤقتة المقالة علي زيدان من السفر. حيث أصدر النائب العام في ليبيا مساء امس الاول قرارا منع بموجبه رئيس الحكومة السابق علي زيدان من السفر وذلك بعيد اقالته من قبل المؤتمر الوطني العام (البرلمان)، وتعيينه وزير الدفاع عبدالله الثني رئيسا موقتا للوزراء.

وجاء في بيان نشره مكتب النائب العام الليبي على فيسبوك ان «زيدان منع من السفر لضلوعه المفترض في قضية اختلاس اموال عامة».

واوضح البيان انه «يشتبه بان زيدان ضالع في قضية تحرير شيكات لمحتجين كانوا يحتلون مواقع نفطية في شرق البلاد مقابل رفع الحصار عنها».

الى ذلك، أكدت الولايات المتحدة استمرارها في «دعم حكومة ليبيا المنتخبة ديموقراطيا، وشعبها، اللذين يواجهان تحديات جمة»، مشيرة إلى ان العمليات الانتقالية السياسية تتطلب وقتا.

وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية، جين بساكي «نحن نعرف ان العمليات الانتقالية السياسية تتطلب وقتا، وخصوصا من 4 عقود من الديكتاتورية إلى نظام ديموقراطي حقيقي».

وتابعت «نعي أن الحكومة والشعب الليبيين يواجهان تحديات كبيرة في الانتقال الديموقراطي، وهذا ليس مفاجئا، لذا سوف نستمر في دعم الحكومة الليبية المنتخبة ديمقراطيا وشعبها».

وأردفت بساكي «نحن نقدر قيادة رئيس الوزراء في وقت هش خلال العملية الانتقالية بليبيا، وسوف نستمر في المراقبة».

تقرير إخباري

ليبيا «عكس» التيار العربي وفوضى تعزز نفوذ الإسلاميين

بيروت: مسار الثورة الشعبية في ليبيا لا يشبه مسار أي ثورة أخرى في زمن الربيع العربي.

ففي تونس سلكت الأمور خطا جديدا أعاد تصويب مسار الثورة ووضعها على سكة الديموقراطية وسط تعامل ذكي من قبل حركة النهضة (الإخوان المسلمين) التي تكيفت مع الضغوط وصارت جزءا من عملية الانتقال الى دستور جديد غير إسلامي.

وفي مصر حصلت ثورة شعبية مضادة برعاية الجيش أطاحت حكم الإخوان وألغت وجودهم السياسي والمادي.

ولكن في ليبيا الأوضاع في مسار آخر وتجنح إلى فوضى شاملة وفشل ملحوظ في عملية إعادة بناء الدولة.

وفي هذا المسار المختلف يتعزز نفوذ الإسلاميين في ليبيا في الوقت الذي يتقلص ويتلاشى في الدول المحيطة بها.

في سياق التطورات المتسارعة، أقال المؤتمر الوطني العام (البرلمان المؤقت) في ليبيا رئيس الحكومة علي زيدان، وعين مكانه وزير الدفاع عبدالله الثني لتسيير شؤون الحكومة الحالية.

وأتت إقالة زيدان بعد محاولات عدة لسحب الثقة منه، لكن مصيره حسم ، بتوافق الإسلاميين والليبيراليين في المؤتمر بغالبية 124 صوتا (بزيادة 4 أصوات على العدد المطلوب)، نتيجة تصاعد الاستياء الشعبي من سوء أدائه.

فقد تعرضت حكومة زيدان لكثير من الانتقادات، بسبب تدهور الوضع الأمني في البلاد، وتزايدت هذه الانتقادات مع تعثر محاولتها تسوية أزمة النفط المستمرة منذ أشهر، في أعقاب إغلاق الموانئ النفطية الرئيسية في شرق البلاد من قبل محتجين يطالبون بحكم ذاتي في إقليم برقة.

وتفاقمت الأزمة نهاية الأسبوع الماضي بعدما أقدم هؤلاء المحتجون على استجلاب ناقلة للنفط تحمل علم كوريا الشمالية وإعلانهم بيع النفط الخام خارج إطار الدولة الرسمي.

وقال طارق متري ـ الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، في إحاطة قدمها قبل أيام أمام اجتماع مجلس الأمن، إن هذا العمل غير الشرعي هو خرق لسيادة ليبيا على مرافئها ومواردها الطبيعية. وأوضح أن «حدة العنف ازدادت في مختلف أنحاء ليبيا، فيما تواصلت حملات الاغتيال والتفجير والخطف وبلغت حدا لا يطاق».

ويرى مراقبون فيما حصل استغلال لوضع دستوري ملتبس لإطاحة الحكومة، وعزا هؤلاء اختيار وزير الدفاع الليبي لتولي الحكومة مؤقتا، للإيحاء للرأي العام الداخلي والخارجي، بأن ما يجري شبيه بمحاولة الإنقاذ التي قام بها الجيش المصري في يوليو الماضي لإنقاذ مصر، في حين أن هذه المحاكاة ليست دقيقة.

ما جرى في ليبيا مؤخرا هو أبعد من مجرد إخراج رئيس الحكومة علي زيدان من السلطة.

في جانب من المشهد، هناك التحالف الحتمي بين «الإخوان» و«الجهاديين»، أو تحديدا مع «القاعديين».

ويبدو أن الكتلة البرلمانية التي شاركت في التحرك الرئيسي إلى جانب النواب «الإخوان»، يقف خلفها عبد الوهاب القايد، أبرز قيادي «الجماعة الليبية المقاتلة»، أحد أجنحة تنظيم «القاعدة»، وهو شقيق أبو يحيى الليبي، الموصوف بأنه الرجل الثاني في التنظيم العالمي لـ «القاعدة» الذي قتل قبل أقل من عامين في وزيرستان.

وفي جانب آخر من المشهد، فإن المؤتمر الوطني، أو البرلمان، يعد منزوع الشرعية، منذ أن سعى للتمديد لنفسه في نهاية ديسمبر الماضي وخرجت في وجهه تظاهرات شعبية في طرابلس وبنغازي، وسقط خلالها ضحايا من المدنيين جرى التصدي لهم من خلال «الميليشيات المسلحة»، ما يعني أنه لم يعد يتمتع بـ «شرعية الشارع»، فكيف ينزع الشرعية، ـ بحركة استباقية، من يفتقر إليها؟

هذه جوانب من إشكالية المشهد في طرابلس الآن، وهي أكثر تعقيدا مما تبدو، لقد خسر علي زيدان، الذي يوصف بأنه من رموز التيار المدني الليبرالي تصويتا على الثقة، تحركه سطوة الميليشيات المتمتعة بصلاحيات مقاعد برلمانية، وكأن غول الفوضى الثورية، العصي على الترويض، يلتهم ما تبقى من رموز دولة ما بعد «جماهيرية القذافي» وكيانها.

وفي ليبيا التي باتت خطرا على دول جوارها الجغرافي، ومعضلة للدول التي ساهمت في إسقاط نظام معمر القذافي، تبقى معضلة السلاح والتوافق السياسي بين فرقاء اجتمعوا على إسقاط نظام حكم البلاد بالحديد والنار لمدة 42 عاما، لكنهم اختلفوا على إعادة بناء وترتيب البيت من الداخل.

وباتت انتخابات لجنة الستين التي سيعهد إليها بكتابة الدستور الجديد للبلاد، بمثابة أحد أهم عناوين الأزمات المستمرة والمتلاحقة التي تعكس صعوبة نقل الدولة والمجتمع في ليبيا من مرحلة الثورة إلى مرحلة بناء الدولة من جديد.

والتوافق هو المعنى الرئيسي المفتقد في المشهد السياسي الليبي، حيث ترفض الأقليات العرقية تمرير دستور يأتي على حساب تاريخها، بينما ينظر البعض إلى هذه المطالب على أنها محاولة لفرض رأي الأقلية على الأغلبية. ثمة حالة من الاستقطاب السياسي والإعلامي في ليبيا تتمحور حول الدستور الجديد، الذي عوض أن يكون جامعا لوجهات نظر الجميع، بات مدعاة للخلاف والتناحر.

سمير فرنجية لـ «الأنباء»: انتقادات جمهور ثورة الأرز لقيادات 14 آذار عادلة

بيروت ـ زينة طبّارة

رأى عضو الأمانة العامة في قوى 14 آذار النائب السابق سمير فرنجية ان حال الضياع التي تسود صفوفها ناجمة عن حجم التحولات الإقليمية وتسارع الأحداث في المنطقة العربية، ففي الوقت الذي يسعى فيه اللبنانيون لتشكيل حكومة، تسعى فيه قوى 14 آذار لحماية لبنان ولو بالحد الأدنى المطلوب، يشارك حزب الله كفريق لبناني وعلى بعد كيلومترات معدودة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية لم يشهد لها العالم العربي أي مثيل، وذلك بالتزامن مع سباق دولي لوضع اليد على مواقع القرار في المنطقة، هذا من جهة، مشيرا من جهة ثانية الى ان ما يزيد في طين الضياع بلة هو عدم وجود اجوبة لدى اي من اعضاء قوى 14 آذار حيال كيفية التعامل مع عدد النازحين السوريين في لبنان والمتوقع تصاعده خلال الفترة المقبلة ليتساوى مع عدد اللبنانيين فيما لو استمرت فوضى النزوح على حالها.

ولفت فرنجية في تصريح لـ «الأنباء» الى ان احد ابرز عناوين الضياع في 14 آذار، قد يكون غياب الرؤية لما بعد المرحلة الحالية، بسبب ضبابية المشهد الإقليمي وعدم وجود حلول دولية حاسمة للحرب في سورية أقله في الوقت الراهن، معتبرا بالتالي ان ما يجري اليوم داخل 14 آذار يمكن توصيفه بـ «تعليق الأزمة» الى حين ان تتبلور بعض النقاط المطلوب توضيحها فيما بين المؤيدين لهذا تعليق والرافضين له، يتصرف كل من أعضاء القوى المذكورة بما يرتئيه مناسبا، إنما ضمن المبادئ العامة لثورة الأرز وتحت سقف الدولة والدستور والمؤسسات، بمعنى آخر يؤكد فرنجية ان أجواء قوى 14 آذار لا تحمل في الوقت الراهن بوادر أجوبة على كيفية استعادة لحظة «الثورة المليونية» في 14 مارس 2005 والتي شكلت الإشارة الأولى لانطلاقة الربيع العربي.

وردا على سؤال، لفت فرنجية الى ان تماسك فريق 8 آذار هو تماسك مصطنع أكثر مما هو ناتج عن قناعة أعضائه، خصوصا ان غالبيتهم منتمون الى عالم الشمولية، حيث لا وجود لمناقشات حرة وتعددية فكرية وسياسية، علما ان هناك في لبنان من التحق بهذا العام الشمولي لاعتبارات مصلحية (غامزا من قناة العماد عون)، فيما قوى 14 آذار كناية عن مجموعة من الأحزاب المتحررة المنفتحة التحقت بالثورة التي بدأها الشعب في 14 مارس 2005، وتولت عنه القيادة بأمانة وإخلاص، إلا ان الحسابات المذهبية والطائفية التي كانت قائمة في مرحلة ما قبل ثورة الأرز، مازالت وللأسف تسطو في لحظات معينة على مرحلة ما بعد انطلاق الثورة، مستشهدا على ذلك بعدم مشاركة قوى 14 آذار بمسيرة «دعم إقرار قانون حماية المرأة من العنف الأسري» بالرغم من ان هذا الشعار هو «14 آذاري» بامتياز ويندرج في جوهر فلسفتها، كون المرأة تلعب دورا أساسيا ومتقدما في المجتمع اللبناني، اذ من المؤسف ان يكون لبنان متأخرا عن تونس في هذا المجال.

وردا على سؤال حول ما قاله احدهم بأن الرئيس سليمان تولى القيادة عن قوى 14 آذار بعدما تراجع أداؤها في مواجهة الأخطار، أكد فرنجية ان الرئيس سليمان يلعب دورا مهما في حماية لبنان، إنما بموازاة دور 14 آذار وليس نيابة عنها، وذلك انطلاقا من قناعاته الوطنية بأن تدخل حزب الله في الحرب السورية ربط لبنان بأزمة تفوق قدراته على جميع المستويات، وأخطرها تدفيع الجيش اللبناني والمواطنين ثمن مغامراته، معتبرا بالتالي ان الرئيس سليمان تحمل مشكورا مسؤولياته الوطنية خصوصا لجهة إسقاط معادلة «الجيش والشعب والمقاومة» من البيان الوزاري لصالح المؤسسة العسكرية ومفهوم الدولة، ناهيك عن متابعته للهبة السعودية بتسليح الجيش وإخراج لبنان نهائيا من معادلة «ازدواجية السلاح».

وختم فرنجية قائلا: «جمهور قوى 14 آذار يشعر بالقلق نتيجة ضياع الرؤية وغياب المبادرات لدى قياداته، وما انتقاداته لها سوى انتقادات عادلة وفي مكانها الصحيح، وعلى هذا الجمهور مسؤولية تصحيح المسار»، لافتا من جهة ثانية الى ان المطلوب اليوم من 14 آذار عشية ذكرى انطلاقتها، هو ان تبقى رمزا للاعتدال الإسلامي وتلعب دورا طليعيا في طي صفحة الصراع السني ـ الشيعي في لبنان، كي تكون مثالا يحتذى به في المنطقة، مستدركا بالقول ان الحاجة اليوم الى قوى 14 آذار هي اكثر من اي يوم مضى شرط ان توجّه أفقها بالطريق

سمير فرنجية

سليمان تحمل مسؤولياته الوطنية خصوصاً لجهة إسقاط معادلة «الجيش والشعب والمقاومة» لمصلحة مفهوم الدولة